

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

نشرة إعلامية



اطلاق شبكة الاعلاميين الاردنيين

للمحماية من العنف الاسري

[٢٠٠٩/١٠/٢١]

وتنطلق هذه الشبكة من الدور المؤثر والفعال للاعلاميين ازاء توفير مناخ ثقافي ورأي عام يدعم قضايا المرأة ويساعد في ضمان حمايتها ورعايتها ووقايتها من كافة اشكال العنف الأسري والمساهمة الفاعلة في نشر وايصال الرسائل الاعلامية.

وتكمن اهداف الشبكة في تجسيد آلية عمل تشاركية بين الاعلاميين الاردنيين وتفعيل دور الاعلام في اثارة الوعي وتحريكه لدى الرأي العام والمساهمة في التوعية المجتمعية للحد من العنف ضد المرأة من خلال بيان ورصد واقع العنف الأسري بأنواعه المختلفة ودعم دور الاعلام في مجال كسب دعم وتأييد صناع القرار لتبني قضايا حماية المرأة على اجندة مؤسساتهم السنوية ورفع كفاءة الاعلاميين في مجال كسب الدعم والتأييد لمناهضة العنف الأسري ضد المرأة والعمل على توحيد وتطوير الخطاب الاعلامي في مجال العنف الأسري ضد المرأة والتشبيك بين المؤسسات والهيئات والجهات الاعلامية المهتمة بقضايا حماية المرأة ضمن نطاق الأسرة.

وستعمل الشبكة على اعداد التقارير والمقالات والتحقيقات الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة بشكل دوري في مختلف الوسائل الاعلامية واطلاق مسابقة يشرف عليها متخصصون لافضل الاعمال الاعلامية في مجال المرأة من العنف الأسري وعقد حلقات عصف ذهني ولقاءات دورية مع الاعلاميين لاشراكهم في عملية تخطيط وتنفيذ حملات كسب الدعم والتأييد واجراء دراسات اعلامية متخصصة لما ينشر في وسائل الاعلام حول واقع العنف ضد المرأة واشراك اعضاء الشبكة في الدورات والندوات والمؤتمرات اضافة الى اصدار مجلة الكترونية دورية تعنى بقضايا حماية المرأة من العنف الأسري ترسل لكافة اصحاب القرار والمعتنين في مجال شؤون المرأة وحمايتها من العنف الأسري.

أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة مؤخرا شبكة الاعلاميين الاردنيين لحماية المرأة من العنف الأسري بهدف كسب الدعم والتأييد لقضايا حماية المرأة من جميع اشكال العنف برعاية العين لبلبي شرف في نادي الملك حسين.

وحسب العين شرف فإن الشبكة أحد أنشطة خطة الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة والذي ينفذه المجلس بالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة المدعوم من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.

ووفق الامين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة الدكتورة هيفاء ابو غزالة فإن هناك حجم اهتمام كبير بقضايا العنف ضد المرأة والطفل في الاردن لتحقيق نوعية حياة افضل للأسر الأردنية.

واضافت ابو غزالة خلال حفل الاطلاق ان اهم منجزات المشروع الذي ينفذه المجلس الخروج بتعريف وطني ومؤشرات لواقع العنف ضد النساء وتطوير نشرات سياسات وورقة حقائق تستهدف صناع القرار الى جانب تحديد احتياجات دار الوفاق الأسري وصولا الى مركز الخدمات المتكاملة لضحايا العنف من النساء.

يشار الى تأسيس شبكة الاعلاميين الاردنيين لحماية المرأة من العنف الأسري جاءت من اجل كسب الدعم والتأييد لقضايا حماية المرأة الأردنية من كافة اشكال العنف الأسري ولتكون أنشطة هذه الشبكة حلقة ضمن سلسلة من الجهود والتوجهات التي يضطلع بها المجلس بالتعاون والشراكة مع وسائل الاعلام المختلفة ومن اجل احكام دائرة التصدي للعنف الأسري على المستوى الوطني.

الخطاب الإعلامي تقليدي

ومتحيز ضد الأنثى

كتبت- سمر حدادين

فرض التأثير المتسارع للإعلام بأنواعه على المدافعين عن قضايا المرأة والحماية من العنف الأسري التنبيه لخطورة الصورة التي تظهر بها النساء في المادة الصحفية والإعلانية على حد سواء.

ورغم أن موضوع "صورة المرأة في الإعلام" ليس جديد لكن حجم تأثير المادة الإعلامية على الرأي العام بات يقلق الناشطون في المجتمع، ويدفعهم للتفكير بإيجاد وسائل تمكنهم من ثني الإعلام الإلكتروني والمسموع والمرئي والمقروء عن استخدام اللغة "العنصرية" في نقل خبر يخص المرأة أو استغلال جسدها في الترويج لسلعة.

ويرى هؤلاء أن تغيير الصورة النمطية السلبية للأنثى الذي يكرسها الإعلام، هو أحد الحلول السحرية التي تساعد في تغيير نظرة المجتمع "غير الصديقة" إزاء القضايا ذات المساس المباشر بمصالح المرأة إن كانت على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتشريعي أيضا.

فلا يمكن أن يبقى الإعلام بحسبهم محايدا في طريقة تناوله للقضايا ذات المساس بالمرأة، على اعتبار أنها مادة صحفية تنتهي مع انقضاء لحظة البث، خصوصا وأن الدراسات أثبتت أن اللغة التي يستخدمها الإعلام في تناول القضايا التي يركز عليها تبقى حية في الأذهان وتأخذ مداها.

ويطالبون بضرورة تأسيس شبكة لرصد صورة المرأة في الإعلام، والتصدى لما يكرس النظرة السلبية والعنصرية تجاه النساء وخصوصا اللواتي يتعرضن للعنف أو القتل بداعي ما يسمى الشرف، تحت ذريعة الحرص على تماسك المجتمع.

ويرأي أستاذ علم الاجتماع ودراسات المجتمع الأردني في الجامعة الأردنية الدكتور مجدي الدين خمش أن صورة المرأة في الإعلام "مزرية للغاية"، والخطاب الإعلامي لا يزال تقليدي متحيز ضد المرأة، مشددا على ضرورة أن تبادر مؤسسات المجتمع المدني وخصوصا العاملة في مجال الأسرة والطفولة والمرأة، للعمل كجماعة ضغط لإنشاء مرصد إعلامي يراقب ويحلل ويوصي لتغيير الصورة النمطية بخصوص العلاقة الأسرية والعلاقة مع المرأة.

ودعا الدكتور خمش إلى أن يسعى هؤلاء على تغيير بعض المفاهيم والمصطلحات وهي بحسبه مستخدمة بكثرة ضد المرأة، فالموجود بالإعلام لغة ذكورية ولا تعرض وجهة نظر المرأة.

وذكر بعض تلك المصطلحات مثل "جريمة الشرف"، والتي من الأفضل تغييرها وفق ما قال إلى مصطلح محايد، كأن يستخدم مصطلح "جرائم أسرية"، أو جرائم قلة الشرف وسرد مشاهد تظهر في المسلسلات العربية وغير العربية كالتركية تعزز السلوك غير الحضاري بالتعامل مع المرأة، كالتركيز على مشاهد معاكسة الفتيات بحيث يظهر به خفة دم وجاذب للمشاهدين، ما يشجع الشباب على اقتراه، وهو نوع من أنواع العنف الذي يقع على الفتاة ويجرمه القانون.

وإظهار صورة المرأة التقليدية بأنها مرتبطة بالعمالة المنزلية، ورغم أن صورة المرأة العربية بالمنزل في الوقت الحالي قد تغيرت وأصبحت شريكة الرجل بالحوار.

ويؤيد تشكيل مرصد لرصد صورة المرأة للإعلام باعتبار أن وسائل الإعلام ذات تأثير لا يمكن إغفاله بحياتنا، بقصد تغييرها بما يخدم تطورها لتكون شريكة حقيقية لرجل في المجتمع.

ولعل رسم كاريكاتير لفنان محلي مشهور أظهر المرأة بأنها جاهلة وعدوة نفسها برده على ظاهرة ولع النساء العربيات ومن بينهن الأردنيات بأبطال المسلسلات التركية، يدل على أن القلم والريشة العربية تحتاج إلى إعادة صياغة في طريقة معالجتها لظواهر أو قضايا تخص المرأة.

المراقب للإعلام المحلي والعربي يجد أن المرأة دائماً تظهر بالأخبار التي تتناول الجرائم والحوادث الاجتماعية بأنها "مذنبه" وهي تحتل مرتبة المتهم الرئيسي دون منازع.

وما يثير الصدمة أن بعض أصحاب هذه الأقلام هم من نساء غير مدركات بأن ما كتبه له تأثير كبير على اتجاهات المجتمع نحو تقدم المرأة في الحياة العامة وحققها بمطالبة بإزالة التمييز ضدها تشريعياً وعملياً.

وتشكل قضية الأطفال للقطاع وقتل النساء بدافع الشرف مثلاً على شكل المعالجات الإعلامية وكيفية إظهار المرأة بالإعلام، إذ تنصب اللغة الإعلامية على مهاجمة المرأة المرتكبة لهذا الفعل دون محاسبة الطرف الآخر الذي ساهم بالوصول إلى هذا الأمر.

ورغم أن الدراسة التي أجرتها الصحفية رنا الحسيني لمنظمة فريدوم هاوس لرصد كيفية تناول قضية المرأة بالصحف المحلية وحجم هذه المواد، أظهرت أن ثمة تحسن ملموس في المعالجة وإبراز دور القيادات خلال الخمس سنوات الأخيرة، إلا أنه لا تزال بعض المواضيع الصحفية تكرر الصورة النمطية السلبية ضد المرأة.

وقالت إن بعض الصحف تفرّد المادة الصحفية التي تحمل في طياتها إساءة مباشرة للمرأة على صدر صفحاتها الأولى دون التدقيق بأسلوب اللغة المتحامل على المرأة.

وترى الحسيني أن وجود مرصد أو شبكة رصد لمراقبة المواد الإعلامية التي تنشر بخصوص المرأة أمر ضروري، قد يساهم في تغيير النظرة المجتمعية الخاطئة.

ودعا إلى إعادة النظر بالسياسات الإعلامية المتبعة بوسائل الإعلام المختلفة بما يضمن تغيير الصورة النمطية غير المنصفة للمرأة، والعمل على رفع قدرات ووعي العاملين بالإعلام بقضايا المرأة بعلوم الاجتماع وبالمجتمع وطبقاته الاجتماعية.

فهو يرى أن معظم كتّاب المسلسلات وبعض العاملين في الإعلام هم من خلفية ريفية وشعبية ومختزن بذكرياتهم صورة المرأة التقليدية، ما يؤدي على عكسها بكتابتهم.

وتثبت دراسة أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ومقره تونس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم) بعنوان "المرأة العربية والإعلام" ما سبق، وهي - أي الدراسة - نتاج لعمل تواصل نحو ثلاث سنوات بحث خلالها في نحو 50 دراسة وبحثاً نشرت فيما بين 1995 و 2005

وقد أكدت أن 27 بحثاً رأى أن الإعلام العربي تناول موضوع المرأة بصورة سلبية.

كما توصلت البحوث التي تناولتها الدراسة إلى أن المرأة العربية "فاسدة الأخلاق والعقل والطباع وجاهلة وضيقة الأفق بالإضافة إلى كونها مستضعفة الجسد، فهي مثيرة جنسياً أو تقدم شيئاً لا يعينها إلا مظهرها أو بدينة وقيحة".

وأظهرت بحوث أخرى أن صورتها تجسد إنسانة مادية وانتهازية وراشية ومرتشية زوجة وأم وربة بيت لا تعمل إضافة إلى كونها أختاً أو ابنة تدور في فلك الرجل ولا يعينها الشأن العام.

أما الأبحاث - تناولتها الدراسة ذاتها - التي وجدت أن صورة المرأة العربية كانت إيجابية فإنها لم تتجاوز الأربعة، وهذه الأبحاث لم تنف الصور السابقة عن المرأة التي تحدثت عنها الدراسات الـ 27.

المجتمعات العربية تعبت من لغة التستر وإيجاد الأعذار

الصحفية ماجدة عاشور

خبراء ومعنيون يدعون إلى إعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة

شدّد خبراء ومعنيون في قضايا الأسرة والمرأة على ضرورة إعادة صياغة الخطاب الإعلامي حول العنف ضد المرأة على أن يكون مباشراً وقويا على اعتبار ان العنف جريمة مهما كان نوعه ومهما كانت درجته.

وأكدت العين ليلي شرف انه يجب مراجعة ممارساتنا الاجتماعية والروابط الانسانية والادوار التي رسمت لنا في مجتمعاتنا لأنها لم تعد تشبه مجتمعنا اليوم بعد اكثر من عشرين قرن.

وقالت "المرأة اليوم شريكة في كسب العيش وفي حقل الاعلام والمهن والتفوق والعتاء لاسرتها ومجتمعها فلم يعد مقبولا ان يكون الخطاب عنها يعبر عن تبعية وخنوع وخضوع ولم يعد مقبولا ان تكون لغة الخطاب في قضايا العنف ضدنا اعتذريا او يلامس الموضوع ملامسة خجولة. موضحة ان المجتمعات العربية قد تعبت من لغة التستر وإيجاد الأعذار والتنجج بالتراث وممارسته".

وعليه دعت العين شرف الى ضرورة البدء بالخطاب المباشر الواضح القوي المناهض للعنف ضد المرأة لتحتمل المرأة العربية مكانها اللائق بكرامتها في العائلة وفي المجتمع العربيين وفي العالم.

الخطيب : على الإعلام ان يكون أداة معرفة نافعة وليس من باب العلم بالشيء

فيما دعا الناطق الإعلامي في مديرية الامن العام الرائد محمد الخطيب إلى الالتزام بضوابط خاصة تراعي

خصوصية موضوع العنف الأسري وخاصة الواقع على المرأة بحيث لا يخرج عن الهدف الأسمى وهو حمايتهم. وقال "على الإعلام ان يكون أداة معرفة نافعة وليس من باب العلم بالشيء فقط" موضحا انه عندما يقوم الإعلامي بنقل الخبر والتقارير والمعلومة حول واقعة تتعلق بالعنف الأسري عليه ان يكون واعيا لتأثير ما ينشره في هذا المجال.

وأضاف إن المهنية في العمل الصحفي توجب أن تعالج مسألة العنف الأسري بشفافية ومصداقية وموضوعية بعيدا عن التركيز السلبي على أرقام صماء لا تراعي جوانب المشكلة وأبعادها الواقعية، محذرا من مغبة تناول التفاصيل غير المفضل ذكرها.

وأوضح إن موضوع العنف الأسري ناتج عن عوامل مختلفة ومتعددة لا يمكن فصلها عن بعضها لذلك على الإعلامي تناول الموضوع بشمولية وأن يبرز تكامل العمل والجهود وان يوجه إلى الأخطاء بشفافية وموضوعية.

كما لفت الرائد الخطيب الى ضرورة التزام الإعلام بضوابط أخلاقية واجتماعية وإنسانية تراعي ظروف الضحية وآثار ما وقع عليها اجتماعيا ونفسيا بحيث لا تتحول المادة الإعلامية إلى أداة إثارة تزيد من معاناة الضحايا وتهدد حياتهم.. وقال "السرية هي صفة نفخر أن نوصم بها".

وخلص الرائد الخطيب الى وجوب التزام أدبي وأخلاقي يوجهنا جميعا نحو الحد من السلبيات في الأداء ويعزز فينا الإيجابيات ويمنحنا دفعة لمزيد من التقدم ويعطينا بريق أمل نحو المستقبل معتبرا ان هذا لا يتحقق إلا بوجود جهة مسؤولة ومرجعية رسمية أمام وسائل الإعلام تزوده بما يحتاج من الحقائق والأرقام والإجراءات والتعديلات.

جهشان : إن ذلك يتطلب كوادر مهنية صحفية متخصصة ومدربة.

وأضاف إن قيام الإعلام بدور ضاغط لتغيير التشريعات سيؤدي حتما إلى ردع العنف قبل حصوله، وسيؤدي أيضا إلى تغيير الثقافة السائدة من أن العنف الأسري هو موضوع أسري خاص. لافتاً إلى أن دور الإعلام يمتد من الدعوة لتطوير التشريعات إلى الدعوة أيضا لتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل والمرأة وحقوق الإنسان بشكل عام.

وأعرب الدكتور جهشان عن أمله في أن يكون الإعلام الرقيب المحايد على نوعية الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية المقدمة لضحايا العنف الأسري، وأن يعتمد التقييم الإيجابي لهذه الخدمات لافتاً إلى أن هذا يتطلب كوادر مهنية صحفية متخصصة ومدربة وآليات الاستجابة المستمرة للحالات على مدار الساعة، وضمان أن توفر خدمات حماية الأسرة المصلحة الفضلى للطفل والمرأة بيئة صديقة للأطفال والنساء وبما يتفق وثقافتنا العربية الإسلامية.

وقال ”على المستوى التقني يتوقع أن تكون البرامج الإعلامية من تحقيقات وحوارات وغيرها محكومة بأخلاقيات مهنة الإعلام بشكل عام وأخلاقيات الإعلام في مجال الطفولة بشكل محدد والتي نص عليها الدليل الخاص لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسف) كاحترام كرامة الضحايا وتوفير حماية الحياة الخاصة لهم، لافتاً إلى أن إثارة الإعلام لحالات العنف الأسري وحالات العنف ضد المرأة بناء على اعتبار أنها قضايا رأي عام تعكس ظواهر حقيقية محذرا من العرض المتكرر لقضايا شديدة التأثير والتي قد ينعكس تكرارها سلبا باعتبارها غريبة عن العامة من الناس، على أن تكون المواد الإعلامية وطرق عرضها لا تلحق ضررا بالتحقيقات الشرطة والقضائية، أو أن تشكل خطرا إجتماعيا على أسر الضحايا.

فيما دعا الخبير لدى الأمم المتحدة في مواجهة العنف مستشار الطب الشرعي الدكتور هاني جهشان الى وضع إستراتيجيات إعلامية وطنية فاعلة لمواجهة العنف الأسري و خطة وطنية واضحة ترافقها المواد الاعلامية الملائمة لثقافتنا العربية الإسلامية.

وأضاف ان الأدبيات العلمية المتعلقة بالوقاية الأولية من العنف الأسري والتي يقصد بها الوقاية من العنف قبل حدوثه بالمطلق، تقوم على حملات زيادة الوعي لتغيير القيم الإجتماعية والثقافية السائدة المنتجة للعنف الأسري، منها موضوع العقاب الجسدي للأطفال والتميز بين الرجل والمرأة، و ثقافة ربط مفهوم الرجولة بالعنف، و تقبل عقاب الزوجة بالضرب.

وبين انه وبالرغم من ان حملات زيادة الوعي تتطلب مشاركة قطاعات مهنية متعددة مثل القطاعات الصحية والإجتماعية والشرطة إلا أن قطاع الإعلام هو محورها الرئيسي.

ولفت الى دور الإعلام في تناول جذور العنف الأسري المجتمعية ومنها موضوع الفقر والكثافة السكانية في بيئة معينة ونوعية خدمات التعليم والصحة في المجتمعات المحلية والتي اعتبر اجتماعها معا تشكل بيئة خصبة للعنف الأسري.

ودعا الدكتور جهشان الإعلام الى تناول موضوع تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بحماية الأسرة على اعتبار انها الأساس لإستجابة شاملة لمواجهة العنف. وقال ”هناك حاجة ملحة حاليا لإيجاد تشريع يمنع العنف ضد الأطفال في كافة أماكن تواجدهم، ويعطي الحق للدولة بالتدخل لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل والمرأة، وهناك أيضا ضرورة لتقوية وتطوير تشريعات التبليغ الإلزامي عن حالات العنف ضد المرأة والطفل“.

جهشان: اعتبار قضايا العنف ضد المرأة قضايا رأي عام

الصحف المحلية أسيرة في مربع بث الخبر "الأسري" فهل تتحرر منه وتلعب دور المنوّر والتنموي؟

رانية الجعبري

لكن لماذا يلعب الاعلام دور المتلقي في هذه القضية، ويقدم للمجتمع ما تفرضه رغبة القارئ ذات المزاج السياسي البحث؟ لما لا يلعب الاعلام دور المبادر الداعي للموازنة في اهتمامات القارئ، أم أنه يخشى خسارة قراءه؟ وحول ذلك يقول المندوب الصحافي للنيويورك تايمز في تقديمه لكتاب جولة في قاعة التحرير لليونارد راي تيل "بأن القيمة الحقيقية للصحافة تكمن في كونها مفيدة للناس، وكلما زاد قدرها بين الناس يمكنها أن تؤدي مليون دور".

إذن لعب دور المبادرة في الدفاع عن قضايا الحلقة الأضعف (المرأة الطفل) في الأسرة يرفع من مكانة الاعلام في المجتمع، ويتحقق هذا الدور عبر تحرير الأخبار الصحافية المتعلقة بقضايا الأسرة بصيغة تحقق الدعم والتأييد لقضايا الأسرة، إلى جانب اللجوء لكتابة القصة والتقارير الصحافية المثيرة لقضايا الأسرة، ويؤكد "توبة" في هذا السياق دور القصة الإنسانية في ترسيخ القيم لدى القارئ لما لها من قدرة على مخاطبة مشاعره ومساءلة أخلاقه، بل يرى أهمية استخدام فن القصة ليس في هذا القطاع بل في معظم القطاعات، ويشير إلى أن غياب هذا الفن الصحافي مرتبط بالتركيز على الخبر الجامد والذي عبر عنه "عظم الخبر" دلالة على جموده وتحديده، في حين وصف فن القصة الصحافية "باللحم الذي يكسو الخبر ويتم عملية انتاجه" ويعزو السبب في ذلك إلى ضعف بعض الصحافيين مما لا يخوله التعبير عبر القصة الصحافية وأحياناً يعود الأمر إلى طلب بعض المواد بصفة الاستعجال والمعروف أن القصة الصحافية تتطلب وقتاً أطول من الخبر لتتجزأ بصورة متقنة، إلى جانب عدم اهتمام الصحافي باستخدام هذه الفنون.

يلعب الإعلام دوراً في توجيه الرأي العام، وفي خلق قيم واتجاهات لأفراد المجتمعات، لكن المتتبع للصحف اليومية الأردنية يلحظ حالة من الاكتراث غير المنظم بالقضايا الاجتماعية، ما يجعل الإعلام المحلي الالتزام في مربع بث الخبر الاجتماعي دون التقدم إلى مرتبة التأثير على الرأي العام والأخذ بيد المجتمع إلى الأمام، الأمر الذي يلح بالسؤال عما إذا كانت القضايا الاجتماعية تحتل مساحة من السياسة التحريرية في صحفنا؟

على ذلك يجيب عضو مجلس نقابة الصحفيين والزميل في صحيفة الغد "ماجد توبة" بأن المواد الصحافية مازالت تتناول الجانب الخبيري الساخن في القضايا الأسرية، فيستدل على عدم وجود سياسة عامة في الصحف للتعامل مع القضايا الأسرية التي تتخذ طابعاً تنويرياً وتنموياً، ولا ينف وجود أخبار وتقارير وقصص صحافية تنجز في هذا الإطار؛ إلا أنها تنشأ - حسب وصفه - في جزر متباعدة لكنها ليست انعكاس سياسة منظمة وواعية لقضايا الأسرة.

ويتطرق ملامح سياسة الصحف المحلية قائلاً "الجانب السياسي دائماً يطغى في الصحف على حساب الجوانب الأخرى، وعلى الرغم من أن الجانب الاجتماعي من أكثر الجوانب المغبونة في الصحف الأردنية (حسب توبة) إلا أنه يرى أن الجانب الاقتصادي أيضاً يظلم في صحفنا الأردنية لصالح الجانب السياسي، معيداً لسبب لطبيعة مجتمعاتنا فهي مجتمعات سياسية، كما أن إعلامنا سياسي أولاً ومحلي ثانياً.

تعامل الصحافة مع قضايا الأسرة موسمي وسطحي ولا يلامس الجوهري منها

كتبت : اخلاص القاضي

وفي ذات السياق يقول : قد لا يوجد فهم من بعض تلك المؤسسات لحقيقة دورها مع الاعلام مؤكدا اهمية التنافس بين تلك المؤسسات في الاطار الانتاجي النوعي بعيدا عن اي شخصنة.

ويضيف ان القضايا التي تطرح في الصحافة المحلية والمتعلقة بالأسرة لا زالت تراوح مكانها ولا يوجد اي تقدم وربما بسبب عدم فهم تلك المؤسسات لدور الاعلام وعدم قدرتها على توصيل ماذا تريد منها بالضبط.

ويركز الزميل الرباعي هنا على اهمية نشر القضايا المتعلقة بالأسرة بشكل غير مباشر بحيث تغطي تلك القضايا كل ما يتعلق بالمرأة والطفل أولاً بأول حتى تكون الرسالة الاعلامية متكاملة ومستمرة مشددا على اهمية الاقتراب اكثر من القضايا التي تخدم اهداف الأسرة بشكل مباشر بما ينعكس على دورها المجتمعي الفاعل.

مدير التحرير التنفيذي في صحيفة الغد الزميل نور الدين الخمايسة يرى ان هناك اهتماما كبيرا من الصحافة المحلية بقضايا المرأة والطفل وليس أدل على ذلك من قيام اليوميات باصدار ملاحق متخصصة تفرد موضوعات متنوعة ذات صلة بالأسرة وتغطيات واسعة لكل ما يتعلق بقضاياها.

على أن تلك التغطيات الصحفية كما يوضح تتباين بين فترة واخرى وقد تصل احيانا الى ما دون المستوى المطلوب ما يستدعي التركيز اكثر في القضايا التشريعية والقانونية وبالذات قضايا الجنسية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

ويقول ان الاعلام قادر على صنع الرأي العام في أي قضية مثار اهتمام أي مؤسسة ولكن المشكلة هنا، كما يستدرك، تكمن في ان تحركات وفعاليات المؤسسات المعنية بقضايا الطفل والمرأة موسمية وتكاد تكون ردة فعل أو تحركا ما ضمن تمويل محدد وربما ينتهي هذا الحراك بنهاية حجم التمويل.

يرى صحفيون ان تعامل الصحافة المحلية مع قضايا الأسرة "موسمي" وربما "سطحي" ولا يلامس مسائل جوهرية تقترب من احتياجات المرأة والطفل على نحو يحقق الاهداف التي تسعى المؤسسات المعنية بها الى تحقيقها خدمة لقضايا الأسرة.

ويؤكدوا ان ثمة مسائل تجعل من ذلك التعامل يراوح مكانه ومنها غياب التخصص الصحفي في قضايا الأسرة وعدم فهم بعض المؤسسات المعنية بقضايا الأسرة لدور الصحافة لجهة قدرتها على رفد وانجاح اهداف واستراتيجيات تلك المؤسسات.

ويعربوا في هذا السياق عن املهم في ان تتجاوز تلك المؤسسات والهيات المعنية بقضايا الأسرة مسائل التنافس والشخصنة وغياب التنسيق الى جوهر ينعكس ايجابا على الأسرة بشكل عام.

الزميل زياد الرباعي سكرتير تحرير محليات صحيفة الرأي - مدرب صحفي - يبين ان اولويات الصحافة المحلية تكمن في التركيز على الخبرين السياسي والاقتصادي اللذين يحظيان بمتابعة حثيثة من القراء، فيما أظهرت الصحف في الآونة الاخيرة اهتماما واضحا بقضايا المرأة والطفل لكن على نحو لا يقدم علاجا لقضايا الأسرة ويأتي هذا الاهتمام على فترات معينة ثم يغيب وهكذا.

ويرى الزميل الرباعي انه يتعين على القائمين على المؤسسات المعنية بقضايا الأسرة تحديد ماذا يريدون من الاعلام، هل يريدون دورا توعويا او توجيهيا او دورا لا يتعدى التغطية الاخبارية لنشاطاتها وفعاليتها؟؟.

ويضيف : حتى مؤسسات التدريب الاعلامي لم تصل بعد الى مرحلة التدريب الصحفي المتخصص ما يطرح الحاجة الملحة الى ذلك.

والمشكلة كما يضيف ان موضوع التخصص في تراجع لاسيما في ظل الازمة الاقتصادية العالمية التي باتت معها قضية تصغير الكوادر الصحفية من متطلبات المرحلة.

ويرى ان الصحافة المحلية لا تخوض في عمق القضايا الأسرية التشريعية منها والقانونية بل تلامس سطحها على انها تركز بين الحين والاخر على قضايا معينة كالكويتا والجنسية، بيد ان المتعلقة بالطفل لا زالت تحتاج الى تخصص وتعمق اكثر وملامسه احتياجاته النفسية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتابع الزميل منصور انه لو افترضنا ان هناك اهتماما صحفيا بقضايا الأسرة فكم هو حجم المعلومات الحديثة والدراسات الجديدة ذات الصلة؟.

ويرى ان على تلك المؤسسات المعنية بشؤون الأسرة تحديد اهدافها اكثر وان تجسر مع الصحافة بما يخدم تلك الاهداف والاستراتيجيات التي وضعتها من اجل الارتقاء بمستوى كل ما يقدم للأسرة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، منوها الى وجود تنافس بين المؤسسات المعنية بقضايا الأسرة ليس في الاطار الموضوعي او الايجابي المطلوب ناهيك عن غياب التناغم والتنسيق بينها على حد قول الزميل الخمايسة.

الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين الزميل نضال منصور يرى انه ولغاية الان لا يوجد تخصص صحفي بقضايا المرأة والطفل بما يطور ويعزز القضايا المتعلقة بهما على غرار المؤسسات الصحفية الكبرى في دول العالم المتقدم والتي تعنى بتدريب وتحسين البيئة التخصصية لكل قطاع بما يخدمه ويسلط الضوء على قضاياها.

مقترحات

1. انشاء مؤسسات تدريبية متخصصة للاعلاميين بقضايا الاسرة
2. وضع سياسة اعلامية واضحة في وسائل الاعلام المختلفة لقضايا الاسرة
3. وضع استراتيجية اعلامية خاصة بقضايا الاسرة و مدونة سلوك خاصة بالاعلاميين فيما يتعلق بقضايا الاسرة
5. تدريب اعلاميين متخصصين في قضايا العنف الاسري والمرأة
6. انشاء مرصد اعلامي متخصص لرصد انتهاكات صورة المرأة

إشراف:

لمى عواد وإيمان ابو قاعد

تم اعداد و تحضير هذه النشرة ضمن مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد المرأة الذي ينفذه المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
جبل عمان، شارع فوزي الملقبي

ص.ب. ٨٥٨ عمان ١١١٨٣ الأردن

هاتف: ٤٩٠ ٦٤٦٢٣ ٩٦٢ + فاكس: ٥٩١ ٦٤٦٢٣ ٩٦٢ +

www.ncfa.org.jo